مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
مؤتمر اللغة العربية وآدابها الدولي الثاني // أربيل 30 - 31 / 7 / 2025
doi.org/10.52866/esj.2025.27

نظرية العامل
بين التراث والمعاصرة

م.م. سجى راضي عبد الكريم
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة

المستخلص:

يعد مفهوم العامل النحوي من أكثر مفاهيم العربية دراسة وجدلًا لدى علماء العربية قدماء ومحدثين؛ فقد أخذوا يتناولونه قبولًا ورفضًا، وتأييدًا ومعارضة، ورأى فريق منهم أنّه الدعامة الأساسية للنحوي العربي، بينما رأى فريق آخر بأنه أثقل العربية بالمنطق، وأبعدها عن الاستعمال الفعلي للغة، وجعل قواعدها صعبة الفهم عسيرة التقبل، وكان لكلا الفريقين أدلته ومبرراته التي حدت به للقول بهذا الرأي أو ذاك...

وللوقوف على هذه النظرية المثيرة كان لزامًا أن نورد أهم المفاهيم المتعلقة بها ابتداء من تعريف العامل وأنواعه وأهميته وانتهاء بآراء كلا الفريقين؛ ولذلك قسم البحث على توطئة تعريفية ثم مبحث يتناول هذه النظرية في التراث ومبحث آخر يتناولها عند المحدثين، ثم سنتبع البحث بمحصلة نهائية تكون نتيجة لما تناولناه.

الكلمات المفتاحيّة: العامل، النحو، نظريّة العامل، القدماء، المحدثين، الإعراب .

The Theory of the Governing Agent:
Between Tradition and Modernity

Asst. Lecturer Saja Radi Abdul Kareem
Department of Arabic Language /
College of Education - Ibn Rushd for Human Sciences / University of Baghdad
saja.r@ircoedu.uobagdad.edu.iq

Abstract :

The concept of the governing agent (al-ʿāmil) has been among the most contested issues in Arabic grammatical theory, both in the classical and modern traditions. While some grammarians considered it the cornerstone of the Arabic system, others viewed it as an excessive logical construct that distanced grammar from actual language use and complicated its accessibility. To address this debate, the study outlines the definition, types, and functions of the agent, then reviews its treatment in the grammatical heritage and in modern scholarship, concluding with a synthesis of the two perspectives.

توطئة تعريفية:

العامل لغة : من «عَمِلَ يَعْمَلُ، عَمَلًا، وفاعلها عَامِلٌ، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله»، والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد، وهو المِهنة، أو أجرة العامل، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل» [1].

لعلماء اللغة والنّحاة تعريفات كثيرة للعامل النّحويّ، ولم يختلفوا في أنّه الاسم، أو الفعل، أو الحرف الذي يؤثّر في ما بعده رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا؛ أمّا الفاكهيّ النحويّ (972هـ) فيعرّفه بقوله: «العامل الجالب للإعراب: ما أثّر رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، أو جزمًا في آخر الكلمة المعربة، من اسم، أو فعل، أو حرف؛ والأصل فيه أن يكون من الفعل، ثمّ من الحرف، ثمّ من الاسم [2]و وعرفه التّهانويّ (1158هـ) بقوله: «هو عند النّحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[3].

و قد عرف الزبيدي (1205هـ) العامل بقوله: «العامِلُ فِي العربيّة: مَا عَمِلَ عمَلًا مَا، فَرَفَعَ، أَو نَصَبَ، أَو جَرَّ، وَقد عَمِلَ الشيءُ فِي الشيءِ: أَحْدَثَ فِيهِ نوعًا من الْإِعْرَاب[4].

نشأة نظرية العامل:

ظهرت نظرية لعامل في بادئ أمرها لسبب وجيه ومهم جدًا وهو صون ألسنة الناس من اللحن ولاسيما اللحن في كتاب الله، فقد قال الزبيدي في طبقاته: «ولم تزل العرب تنطق على سجيَّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة والعربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيها، والموضِّح لمعانيها؛ فتفطَّن لذلك مَن نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارَف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلَبته؛ حتى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سبَّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه، فكان أولَ مَن أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليُّ (69هـ)، ونصر بن عاصم (89هـ)، وعبد الرحمن بن هُرْمز(117هـ)، فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرَّفْع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول، والتعجُّب والمضاف.» [5]

وتُعَدُّ فكرة العامل كما يرى عدد من اللغويين المحدثين مرتكز علم النّحو وعموده الفقري، بعد أن رسخت في أذهان الدّارسين بعد الخليل الذي ثبّت أصول نظريّة العوامل، وتوسّع فيها، وأحكمها إحكامًا دقيقًا إلى أن استقرّت قاعدة ثابتة في الأذهان[6].

وتعتمد نظريّة العامل على العقل في أصولها وفروعها؛ ولعل هذا المنهج العقلانيّ قد تسرّب إليها من العلوم الدينيّة والفلسفيّة التي نشأ علم

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر300/ 3، وينظر لسان العرب 447/ 11.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو173.

(3) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون1162/ 2.

(4) تاج العروس مادة (عمل) باب اللام، فصل العين، 59/ 30.

(5) طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر الزبيدي (379هـ)/ دار المعارف/ ط2/ 11

(6) ينظر تجديد النحو العربي ، لعفيف دمشقية 158/ 1، المدارس النحوية لشوقي ضيف/ 38، مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي267.

النّحو في كنفها، فتأثّر بها تأثّرًا لا يُستهان به.

ولقد ارتبط نشوء نظريّة العامل بأسباب رئيسة كان أهمها :

1. صيانة لغة القرآن من العبث.

2. تفشي اللحن وتوسع رقعة انتشاره بحكم المخالطة مع غير العرب.

3. وضع علوم النّحو .

ويعدُّ تفشي اللحن السبب الأوجه الذي قاد العلماء إلى وضع قواعد تضبط لغتهم، بل يُعدُّ « الباعث الأوّل على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النّحو وتصنيفها؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبّ على صوته أولو الغيرة على العربيّة والإسلام»[1].

أمّا ابتكار هذه النظريّة فكان من وحي البيئة العربيّة التي كان فيها الدارسون يهتمون بعلوم النّحو في حلقات العلم التي يتلقّون فيها العلوم المتعددة، كالقرآن والتفسير والفقه والحديث وعلم الكلام.

ويعتقد د. دمشقيّة – رحمه الله – أنّ تعليم القرآن، وتوجيه إعرابه، والبحث عن تعليلات مقنعة لطلاّب العلم نشأ عنها ما سمّاه الزّجاجيّ (337هـ) بالعلل التّعليميّة، وما عُرِف في أوائل العهد بنشأة النّحو باسم: العوامل والمعمولات[2].

والأخذ بفكرة العامل قاعدة متّفق عليها عند البصريّين والكوفيّين، إلاّ أنّهم اختلفوا في التّفاصيل بسبب ما بين المنهجين من اختلاف؛ فمنهج أهل البصرة يعتمد على منهج أصحاب الكلام، ومنهج أهل الكوفة، يعتمد على منهج أصحاب الحديث ورواة الأدب؛ فقد كانوا يحتكمون إلى الرّواية أكثر ممّا يحتكمون إلى قضايا المنطق، وأصول علم الكلام.

ولقد كان العامل محور جدل الفريقين واختلافهم؛ وكثيرٌ من المسائل الخلافيّة بينهما يرجع إلى اختلاف وجهة النَّظر فيه[3].

أنواع العوامل:

العوامل نوعان: معنوية ولفظية وقد عدّ عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) العوامل مائة، وقسّمها على قسمين: لفظيّة ومعنويّة؛ ثمّ قسّم العوامل اللفظيّةِ على قسمين: سماعيّة، وقياسيّة؛ وعدّ للسماعيّةُ منها أحدًا وتسعين عاملًا، وللقياسيّة منها سبعة عواملٍ؛ أمّا العوامل المعنويّةُ فاثنان؛ فالجملةُ مائةُ عاملٍ[4].

1. العوامل المعنوية: عرّفها ابن جني(392هـ) بقوله: «إنّ بعض العمل يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل؛ لوقوعِه موقع الاسم، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي». [5]

اقتصَر عبد القاهر الجرجاني على عاملين اثنينِ، وهما:

أ. عامل الرفع في المضارع،

ب. عامل الرفع في المبتدأ والخبر

أما أهم العوامل المقول بها عند سيبويه وجمهور البَصريين، فهي:

– الابتداء: وهو الذي يرفع المبتدأ.

– وقوع الفعل المضارع موقع الاسم.

(1) في أصول النّحو، د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، 7/ 1.

(2) تجديد النحو العربي 160.

(3) مدرسة الكوفة 276.

(4) العوامل المائة في أصول علم العربية99 .

(5) الخصائص 9/ 1، ابن جني / الهيئة المصرية العامة/ ط 4.

أما عند الكوفيين فهناك عوامل معنوية عديدة، أشهرها:

• الصرف أو الخلاف: هو مصطلح كوفي محض، معناه أن يكون في التركيب اللُّغوي الواحد ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حُكم واحد، لكن المتكلم لا يريد ذلك، كما في المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالقصد النهي عن الجمع بينهما،

• رافع المبتدأ: فهو أشهر خلاف في هذه العوامل؛ فالمعلوم أن الكوفيين يقولون: إن المبتدأ والخبر يترافعان، أما البصريون فيقرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وسيبويه أول مَن تطرق له، ثم هم يختلفون في مدلوله.

هناك عوامل متعددة كالتبعية، ناصب المستثنى، جر المضاف إليه، التوهم، الإهمال، المجاورة، نزع الخافض، القصد إليه.

2. العوامل اللفظية: عرفها ابن جني أيضًا بأنها «ما يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرًا قائم»[1]

والعوامل اللفظية عند الفريقين الكوفة والبصرة ثلاثة أنواع: أسماء، وأفعال، وحروف.

وقد قسم عبد القاهر الجُرجاني العوامل اللفظية على قسمين، وهما:

• سماعية :وهي ما سُمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها؛ كحروف الجر، والحروف المشبَّهة بالفعل، مثلًا الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لنا أن نتجاوزها ونقيس عليها غيرها.

• قياسية: ما سُمعت عن العرب، ويقاس عليها غيرها،

ومعنى ذلك: أن الفرقَ بين العامل اللفظي والمعنوي أن الأول منطوق، أو هو ما كان للسان فيه حظٌّ، على حد تعريف الشريف الجرجاني (816هـ)، والثاني يظل معنى خاصًّا، متى وقع بعده لفظ اعتُبِر معمولًا به، وهو مدرك محسوس لايمكن النطق به.

المبحث الأول : العامل النحوي في التراث بين القبول والرفض

ذهب أغلب علماء العربية المتقدمين إلى الإقرار بوجود العامل النحوي وكان هذا نابعًا من طبيعة الإنسان الذي يبحث دائمًا عن العلل والمسببات والمؤثرات التي تنتج الآثار بطبيعة الحال، وهذا ما جعلهم يعتقدون بوجود عوامل تؤدي إلى مجيء الكلمة بحركة إعرابية دون أخرى سواء أكانت هذه العوامل ظاهرة أو مقدرة؛ لأنه لا سبب من دون مسبب ولم يخرج من هذا الاعتقاد السائد إلا ابن مضاء القرطبي (592هـ) والذي ثار ضدّ نظرية العامل، وتحامل على النحويين الذين أسسوها وقالوا بها، وكان يرى بأنه ليس بدعًا من النحويين وإنما سبقه إلى ذلك ابن جني [2] ، ولتبيين ذلك سندرج آراء القدماء بالعامل ثم نطرح رأي ابن مضاء ونختم برأي ابن جني لنرى إذا ما كان متوافقًا مع ابن مضاء أو لا.

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ): ينقل الزجاجي عن مشايخه أن الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله سئل عن العِلل التي يعتلُّ بها في النّحو، فقيل له: «عن العرب أخذْتَها، أم اخترعْتَها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقتْ على سجيّتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علله – وإن لم يُنقل ذلك عنها – واعتللتُ أنا بما عندي أنّه عِلّة لِما علَّلْتُهُ منه، فإنْ أكن أصبت العِلّة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له، فمثَلي

(1) الخصائص 1/ 9

(2) الردّ على النحاة 69.

في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقَفَ هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: «إنّما فُعل هذا هكذا، لعِلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا» [1].

فالعلة كما يرى الخليل اجتهاد، يتوصّل إليه النّحويّ بالجهد والتتبّع للغة العرب وأحوالها، ولذا كان احتمال بلوغ الصواب معقولًا، ومن أجل ذلك قال: «فإن سَنح لغيري عِلّة لما اعتللته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها» [2]، ويعقب الزّجاجيّ على كلام الخليل بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه».[3]

2. أمّا سيبويه (180هـ) فيقول: وإنّما ذكرتُ ثمانية مجارٍ، لأفرّق بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة، لما يُحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أَحْدَث ذلك فيه» [4]

3. ويذكر المبرد (285هـ) العوامل فيقول: «الْأَفْعَال المضارعة فِي الْإِعْرَاب كالأسماء المتمكنة والأسماء إِذا دخلت عَلَيْهَا العوامل لم تغير أبنيتها إِنَّمَا تحدث فِيهَا الْإِعْرَاب» .

4. الفراء (215هـ) : يرى د.أحمد مكي الأنصاري أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء هو أول الثائرين على نظرية العامل، وهو مَن ألهم الدعوة عند ابن مضاء، يقول الأنصاري: «ومردُّ الفضل في هذا إلى شيخ المجدِّدين أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء؛ فقد رأيناه يُلغي الأفعال والنواسخ، ويدمج باب كان وأخواتها في باب الفعل العام؛ لأن كان فعل، وليس يُهمنا أن يكون تامًّا أو ناقصًا.. أما المنصوب فنعربه حالًا ..»، وعن تأثُّر ابن مضاء بالفراء فيقول: «وبعد، فلستُ أشك في أن ابن مضاء انتفع بآراء الفراء أكبر انتفاع، ويخيل إليَّ أنني لو تتبعتُ بقيةَ آراء ابن مضاء في كتابه، لرددتُ معظمها إلى منبعها الأصيل، هو أبو زكرياء الفراء».[5]

والذي أراه أن الفراء لم يكن ثائرًا على نظرية العامل؛ بل كان ممن يقولون بها وكان متبنيًا لها والدليل على ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ نصبت الشركاء بفعل مضمر كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم. وكذلك هي فِي قراءة عبد الله. والضمير هاهنا يصلح إلقاؤه لأن معناه يشاكل ما أظهرت كما قَالَ الشاعر[6]:

ورأيت زوجك في الوغى ... متقلِّدًا سيفًا وَرُمْحًا

فنصبت الرمح بضمير الحمل غير أن الضمير صلح حذفه لأنهما سلاح يعرف ذا بذا، وفعل هَذَا مع فعل هَذَا.» [7]

5. ابن الوراق (341هـ): «إِن الْعَامِل من الْحُرُوف مَا لزم الِاسْم وَالْفِعْل، وَلم يكن كجزء مِنْهُ ، أَلا ترى أَنَّهَا تحدث فِي الِاسْم النكرَة تعريفا، والتعريف قد يَصح فِي النكرات لمواطآت المخاطبين، فَدلَّ أَنه لَيْسَ لَهَا زِيَادَة حكم الِاسْم، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تدخل لتعيينه، وَكَذَلِكَ (السِّين وسوف) تعين الْأَفْعَال الَّتِي كَانَ مِنْهَا تحْتَمل الْحَال والاستقبال،

(1) الإيضاح في علل النحو65، أبو القاسم الزجاجي (337هـ) دار النفائس، ط4، 1979م.
(2) الإيضاح في علل النحو 66
(3) نفسه.
(4) الكتاب لسيبويه،
(5) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو 423، د.محمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة – 1969م.
(6) هو عبد الله الزعبرى
(7) معاني القرآن للفراء473/ 1

وَإِنَّمَا عينت بهما ذَات الْفِعْل الَّذِي كَانَ يَصح أَن يفهم تَخْصِيصه بِغَيْرِهِمَا» [1].

6. الرضي الاسترابادي (686هـ): يصف الرضي فكرة العمل والعامل في شرح الكافية بقوله: «نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت المعاني بالاسم، فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام» [2]. ويخلص محمد الخطيب من قول الرضي إلى حقيقة علمية مفادها بأن العمل مفهوم علائقي بمعنى:

- أنه علاقة بين لفظ ولفظ، فالألفاظ عامل بعضها في بعض، فهي عامل ومعمول.
- أو علاقة معنى بلفظ، أي أن المعاني والألفاظ يعمل أحدها في الثاني[3]

7. ابن مضاء القرطبي (592هـ): من المحاولات القديمة التي حاولت نقد نظرية العامل وإبطالها محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابة الموسوم بالرد على النحاة، فقد طالب بهدم نظرية العامل وإبطال العلل الثواني والثوالث والتأويلات والتعليلات والقياسات، وقد صدر في رؤيته تلك من مذهبه الظاهري الذي تبع فيه ابن حزم الظاهري في دراسة أصول الفقه الإسلامي وتقعيده، ويحث المذهب الظاهري على وجوب إلغاء التعليل والتأويل والقياس في الأحكام الشرعية جميعها، والأخذ بظاهر النص، قال ابن مضاء في فاتحة كتابه مبيناً غايته ومقاصده من تأليف الكتاب: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، من ذلك، ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي» [4]... وأضاف في موضع آخر من الكتاب: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد، لمَ رفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[5]، ويرى ابن مضاء أن إجماع النحاة ليس بحجة، يقول: وقد أجمع النحويون على بكرة أبيهم على القول بالعوامل، وإن اختلفوا فبعضهم يقول: العامل في كذا: كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، على ما نفسره بعد إن شاء الله. قيل: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم» [6]، واستند ابن مضاء على مقولة لابن جني، فقال: «وقد قال كبير من حذّاقهم، ومقدَّم في الصناعة من مقدَّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن

(1) علل النحو243. ابن الوراق(381هـ) ، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1999م.

(2) شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي52/ 1.

(3) ينظر ضوابط الفكر النحوي 9، محمّد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر– 2006م.

(4) الرد على النحاة 69، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير القرطبي، أبو العباس (ت 592هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1 – 1979 م.

(5) الرد على النحاة 127.

(6) نفسه74.

رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة» [1].

وكان أغلب اعتراض ابن مضاء على العوامل المحذوفة وهي عنده ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: «قسم لا يتمّ الكلام إلاّ به؛ حذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيدًا)؛ أي: أعط زيدًا؛ فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تمّ الكلام به». [2]وهذا النّوع من العوامل لا يعيبه ابن مضاء؛ بل يعدّه حذفًا فصيحًا بليغًا مقبولًا لمعرفة المخاطب بها؛ وفي ذلك يقول: والمحذوفات في كتاب الله تعالى – لعلم المخاطبين بها– كثيرة جدًّا، وهي إذا أظهرت تمَّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ» [3]

والقسم الثاني :هو العامل المحذوف عند النّحاة والذي لا حاجة بالقول إليه لأنّه تامّ من دونه، ولأنّه إن ظهر كان عيبًا في الكلام؛ وذلك كقولهم: "أزيدًا ضربته؟؛ قالوا إنّه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدًا. [4]

وبعد أن يضرب مثالًا على هذا النوع من العوامل، لا يجد مناصًا من أن يعدّه ضربًا من التكلّف؛ ويحسب هذا التقدير «دعوى لا دليل عليها، إلاّ ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولا بدّ لزيد من ناصب: إن لم يكن ظاهرًا فمقدّر؛ ولا ظاهر، فلم يبقَ إلاّ الإضمار؛ وهذا بناء على أنّ كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب»[5].

ولكي يثبت ابن مضاء فساد ما ذهب إليه النّحويّون وصحّة رأيه، يتساءل بقوله: «ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: (أزيدًا مررت بغلامه)؟ وقد يقول القائل منّا، ولا يتحصَّل له ما يضمر! والقول تامّ مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التّكلّف إلاّ وضع: كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب». [6]

وفي هذا القسم يقرّر أنّه من الخطأ بمكان أن نبحث عن ناصب لكلّ منصوب؛ واجتهاده في هذا المضمار فيه من تخفيف الأعباء على المتعلّمين، وفيه من إلغاء التّكهّنات التي يعمد إليها النّحاة ليعرفوا سبب نصب الكلمات، حيث يقولون: الكاتب، أو المتكلّم ما لم يقصد إليه ليوجهوا إعراب كلمة من الكلمات، وليبرِّروا سبب نصبها.

أمّا القسم الثالث؛ فهو "العامل المضمر عند النّحاة، و"إذا أُظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكمُ سائر المناديات المضافة والنكرات حكمُ "عبد الله"، و"عبد الله" عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو، أو أنادي». [7]

هذا النوع من العوامل رفضها ابن مضاء رفضًا قاطعًا لأنّها تُغَيِّر المعنى متى ظهرت، وفي ذلك يقول: «وهذا إذا أُظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبرًا». [8]

عند تَتَبُّعِ كلام ابن مضاء، لنستخلص منه مذهبه الجديد، نجده مؤمنًا بالنّحو العربيّ الذي وضعه علماء النّحو، وبالحركات الإعرابيّة، حتى إنّه يتّفق

(1) الرد على النحاة 74، والخصائص 190/ 1، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
(2) الرد على النحاة 88.
(3) نفسه.
(4) الرد على النحاة89.
(5) نفسه.
(6) نفسه.
(7) نفسه.
(8) الرد على النحاة 89.

مع النّحاة في النّقاط الجوهريّة بِرُمَّتِها، لكنّه يرفض أن يكونَ كلُّ تغيُّرٍ في أواخر الكلمات بعامل لفظيّ؛ وهنا مكمن الخلاف؛ لكنّه في بداية الأمر بدا رافضًا نظريّة العامل رفضًا كاملًا، وعندما وجد نفسه وحيدًا في رفض هذه النظرية، بحث عن من يؤيده، ويسعفه من أيّ انتقاد يوجَّه إليه، فاختار ابن جنّيّ - ولم يختر ابنُ جنّيّ نفسَه لذلك - وأتى ببعض العبارات المجتزأة التي توهّم أنّ ابن جنّيّ كان يرى رأيه.

ويرى د.عبد القادر يوسف ترنّنيّ « أنّ الحجة التي استند إليها ابن مضاء، من كلمات ابن جنّيّ المقتطعة، كانت ضعيفة جدًّا؛ بل لقد عمل على اجتزاء كلام ابن جنّيّ اجتزاء غيَّر حقيقته ودلالته، ثمّ أوهم القراء أنّ بين ابن جنّيّ، وبين سيبويه خلافًا حول نظريّة العامل[1]، فقال: «ألا ترى سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيَّن الفساد.

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: «وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[2]

مع أنّ ابن جنّيّ لم يكن غير شارح لكلام سيبويه ومن سبقه من النّحاة، ناهجًا على طريقتهم، غير جانح عن سبيلهم قيد شعرة؛ ثمّ إنّه في كتبه كلّها، كان مثال النّحويّ المؤمن بهذه النظريّة، وإلاّ فما الدّاعي لأن يعدَّ كون الواو العاطفة عاملةً بما بعدها بعامل مقدّر، وإنّما أُتِيَ بحرف العطف ليحلَّ محلّ العامل اختصارًا؟!»[3]

وابن جني يصرح بلفظ العامل فيقول «حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنّه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أنّ قولك: قام زيدٌ وعمروٌ، أصلُه: قام زيدٌ وقام عمروٌ، فحذفت (قام) الثانية، وبقيت الواو كأنّها عِوَض منها[4]

ابن جنّيّ يحلّل الأمور «بمنطقيّة ليصل بمن يتتبّع آراءه إلى هدف بعيد، هذا الهدف هو إقناع الآخرين بما هو عليه من التسليم المطلق بنظريّة العامل؛ فرأيه واضح صريح، ولا داعي لأن نضع نصب أعيننا الأوهام والشكوك، مدّعين رفض ابن جنّيّ تلك النظريّة، وهو الذي كان يرى أنّ العامل يعمل لِعِلّةٍ؛ وقد استطاع النّحويّون الذين سبقوه؛ بذكائهم وتتبّعهم أساليب كلام العرب؛ تحديد العلّة التي تُعدُّ السّبب الحقيقيّ في إعمال العامل، حتّى جعلها الرجلُ أصلًا لمن أراد الولوج في ميادين علوم النّحو، والخوض في حقيقته، والوقوف على

(1) العَوَامِلُ النّحويّة وعِلَلُهَا في ضوء آراء ابن مضاء وابن جنّيّ، د.عبد القادر يوسف ترنّنيّ، مدونة أوراق ثقافية، بيروت - 2019م.

(2) الرد على النحاة 70.

(3) العَوَامِلُ النّحويّة وعِلَلُهَا في ضوء آراء ابن مضاء وابن جنّيّ

(4) سّر صناعة الإعراب 636/ 2، أبو الفتح عثمان ابن جنّيّ، تحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.

أسرار معاني العربيّة.» [1]

ومما يدلّ على تمسك ابن جني بهذه النظرية وتأكيده على أهميتها أنه وصف من يعتقد بفسادها بالضعف وقد وضع لهذا الموضوع بابًا خاصًّا ضمّنه خصائصه، وجعل عنوانه: «الردّ على من اعتقد فساد عِلل النّحويّين لضَعفِه هو في نفسه عن إحكام العِلّة» [2].

وختامًا نرى أن وصف اللغة من ظاهرها دون البحث عن عللها وسبر أغوارها وتفسير مكامنها لا يمكن أن يكون علمًا متكاملًا؛ فهذا ممكن لأي مثقف في اللغة أما العالم فيها فلابد له من التفسير والتعليل وافتراض العلل للمعلولات والأسباب للمسببات، وهذا هو الأساس الذي قامت عليه نظرية العامل، وقد أكد داوود عبده هذا المعنى أي عدم الاكتفاء بالوصف التقريري للّغة وقال بأنه» يكاد يجرّد علم اللّغة ممّا يستحق أن يسمّى من أجله علمًا» [3].

المبحث الثاني
نظرية العامل عن المحدثين

إبراهيم مصطفى: وجد إبراهيم مصطفى أنَّ هذه النظريَّة هي السبب في تعقيد النحو العربيِّ، فضلاً عن كونها سبباً من أسباب الجدل بين النحاة، وعلى أساسها تمَّ تفضيل بعض اللغات على بعضها الأخر، بالإضافة إلى رفض بعض الأساليب العربية الصحيحة التي تخرج عن نطاق قواعد هذه النظريَّة، ليس هذا فحسب بل شُرِعَتْ أساليب جديدة لم تُسْمَعْ بل قاسها النحاة لطرد قواعدهم في العامل، كما أنَّ النظريَّة قد اختلطت بفلسفة كلاميَّة غلبت على التفكير النحويِّ[4]؛ لذلك قرَّر أن يهدم بنيان تلك النظريَّة التي لم تفلح في تسهيل قواعد النحو العربيِّ، وقد آن لها أن تفقد سلطانها القديم، وسحرها عند النحاة «ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهله، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص أو النداء، ثم يري أنه يبحث عن غير شيء»[5] وهو إذ يهدم هذه النظريَّة فإنَّه يقيم على أنقاضها نظريَّته الخاصَّة والتي سوف تيسِّر النحو العربيَّ، وتختصر أبوابه، وتضع القواعد على أساس يجمع بين المعنى والإعراب.

وقد رأى إبراهيم مصطفى أنَّ النحاة قد ضيَّعوا حدود البحث النحويِّ بقصرهم إيَّاه على الحركات الإعرابيَّة، وما يتعلَّق بها من عوامل كانت سبباً في وجودها، حيث لم يولوا عنايتهم الكافية لطرق الإثبات والنفي والتوكيد والتأخير والتقديم إلا في نطاق ضيِّق يتعلَّق بالإعراب، أو يتَّصل بأحكامه. وهم بذلك قد ضيَّقوا على أنفسهم وعلى من جاء بعدهم حدود النحو، وحرموا الناس من الاطلاع على كثير من فقه العربيَّة وأساليبها، ودقَّة تصويرها، وقدرتها في التعبير بأساليب متنوعة. كما رسموا بذلك طريقاً لفظيَّاً لدراسة النحو العربيِّ، يهتمُّ ببيان اختلاف حالات اللفظ من رفع أو نصب أو جرٍّ، دون أن يكون ذلك مقروناً بتتبّع هذه الأوجه وما تتركه من أثر في تحديد المعنى. [6]

مهدي المخزومي: انطلق في نقده للتعليل النحوي من رؤية جديدة للنحو العربي يرى أنها ضرورية وأصبحت الحاجة إليها ملحة لا لشيء إلا

(1) العوامل النحوية وعللها في ضوء آراء ابن مضاء وابن جني، د. عبد القادر يوسف ترنني.
(2) الخصائص 1/185
(3) أبحاث في اللغة العربية 9، داود عبده، بيروت 1973-.
(4) ينظر إحياء النحو 32-33
(5) نفسه 114.
(6) ينظر إحياء النحو 18-20.

لعرض النحو عرضا جديدا يتلاءم مع طبيعة اللغة، ولقد كان للتعليل مكان بارز ضمن تجديده يقول: «أصبحت الحاجة ملحّة إلى نحو خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه مدروسا وفق منهج يلائمه مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها وانتهى الأمر بها الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لها»[1] ويمكن أن نلخص ما دعا إليه المخزومي فيما يلي:

يجب أن يعرض العرض العربي عرضا جديدا يراعى فيه المنهج التيسيري، وأقرب المناهج لدراسة النحو وأنجعها المنهج الوصفي الذي تبناه النحاة الأوائل ثم ما أن لبثوا وأن عزفوا عنه، فهذا المنهج لا يتعدّى وصف الظاهرة اللغوية.

الحرص على أن يكون النحو خاليا ومبرأ من تعليلات مصطنعة، ولعله يقصد بذلك العلل الجدلية، شأنه في ذلك شأن الذين سبقوه والذين نادوا بطرحها وإهمالها لأنها ذهبت بروح اللغة وسببت نفورا وضجرا من علم النحو بعد أن كان مستساغا سهل المنال للناشئة، كما أن التماس النحاة للنحو بهذا السبيل وباتباعهم هذا المنهج أتعبوا أنفسهم وجنوا على المتعلمين لأن تأويلاتهم وتعسّفهم في التخريج تطلق أحكاما لو تأملوها لتراجعوا عنها وأراحوا أنفسهم وأراحوا غيرهم من عناء الجدل وتشعب الآراء[2].

3- موقفه من العامل:

لم يكن رأي مهدي المخزومي في العامل خارجا عمّا تكاد تجمع عليه الدراسات اللسانية العربية الحديثة من رفضها ورفض العمل بمبدئها، ولقد سار على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى لأن العامل شغل حيزا كبيرا من منظومته النحوية التجديدية حيث يقول: «قد حاولت في هذه الفصول أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وقد كان النحاة رحمهم الله قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم»[3].

4- منطلق رفض العامل عند المخزومي:

ويؤكد المخزومي أن إلغاء العامل يكون رغبة في إلغاء المسائل التي تترتب عليه وتخضع لأحكامه وقوانينه من ذلك مسألة التنازع والاشتغال والتقدير والتأويل «إلخ، ويرى المخزومي أن البصرة هي المسؤولة عن نشأة هذه الفكرة وتغلغلها في جسد النحو لتشغل الحجر الأساس في بناء المسائل على منواله، وسبب ذلك أن النحاة البصريين كانوا شديدي الارتباط بعلم الكلام، وهذا هو العامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة والعامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة؛ ذلك أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك فاقتبس منه الدارسون منهجهم، أضف إلى ذلك أن كثيرا من النحاة كانوا متكلّمين»[4].

ويرى المخزومي أن فهم النحاة الأوائل للعامل وبناء مسائل النحو على عاتقه لا يكاد يخرج عن طبيعة اللغة، وأن نشأته عند الخليل والفراء كانت من خلال دراستها للأصوات وتآلفها وتأثير بعض الحروف على بعض وملاحظة أثر الاستعمال في

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه27، دار الرائد العربي، مهدي المخزومي، بيروت لبنان، ط2، 1986.

(2) الدكتور هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 1983، ص127.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه 6

(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو260، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1958.

كثير من الأبنية والجمل[1] يظهر ذلك في التفاعل بين الحركات والحرف، أما النحاة الذين جاءوا بعد الطبقة الأولى نسب إليهم تحوير منهج الدراسة اللغوية القائمة على العامل لتنحوا نحوا فلسفيا وتصبغ بثوب منطقي آل بالنحو إلى جدل وافتراض وجمود، فهذا يشير إلى أن العامل وليد العلوم التي كانت حصيلة العصر وخاصة علم الكلام الذي أنشأ بين يديه نحاة المعتزلة، وقد ظهر الاعتزال في البصرة على يد واصل بن عطاء، فقد تمكن هذا العلم من أن يستولي على عقول النحاة ويشكل معالم تفكيرهم في نحو العربية ليعصف بالعلة التي هي أساس التفكير في العامل.

فشغلت العلة مكانا كبيرا من نشاط النحاة؛ ذلك أن العامل في النحو وليد فكرة الأثر والمؤثر في عقيدة النحاة، وقد استطاعت البصرة أن ترمي جانبا من هذه الفكرة وتعود إلى رشدها بالرغم من سيطرة الاعتزال وعلم الكلام على نحاة البصرة، فالكوفيون بالرغم من تأثرهم بالمنهج الجديد لم يستطيعوا التخلّص من آثار ما نشأوا عليه من منهج دراسي ألفوه في حياتهم العملية في البيئة الكوفية[2] لذلك نرى أن العامل عند الكوفيين أضعف من العامل عند البصريين.

فرفض المخزومي لنظرية العامل وإلغائها من النحو وبناء تجديده وتأسيس تيسيره وفق ذلك كان لسببين:

الأول- أن هذه اللغة تسرّب إليها ما ليس منها، فكان موضوع دراستها ومنهج التأليف فيها خاضعا لعلوم العصر كعلم الكلام.

الثاني- أن هذه النظرية ترتّب عليها ما يذهب بروح اللغة ويجعل منها أوهاما وظنونا لا تتصل بطبيعة اللغة ولا تصيب منها هدفا.

تمام حسّان: قدَّم تمَّام حسَّان نظريَّة تضافر القرائن على أنَّها البديل المناسب عن العامل النحويِّ، وذلك نتيجة لما توفره هذه النظريَّة من توزيع عادل للاهتمام بين القرائن، وهذا مالا يتوفر في فكرة العامل النحويِّ على حسب رأيه[3] وهذه النظريَّة لا تصلح للحلول في محلِّ العامل النحويِّ وذلك للأسباب الآتية:[4]

1. لما احتوت عليه النظريَّة من عيوب داخليَّة تتعلق بتداخل هذه القرائن أحياناً، وتعارضها فيما بينها أحياناً أخرى، وكثرة قرائنها مقارنة بالفائدة المتوقَّعة تحقيقها منها، وهي أمور سبقت الإشارة إليها.

2. اعتمادها التامُّ على العامل النحويِّ، ويظهر ذلك جليَّاً في استخدام تمَّام حسَّان لمصطلحات لها علاقة وثيقة بالعامل النحويِّ كحديثه عن الإعراب وأنواعه من ظاهر ومقدَّر وإعراب على المحلِّ وإعراب بالحذف، فضلاً عن حديثه عن الحذف والتقدير[5] وكلُّ ذلك مسائل إعماليَّة خاصة بالعامل النحويِّ، وهو يستخدم مصطلحاتهم وآراءهم فيه، فإنْ صحَّ نقده لهم فلا تصلح نظريَّته بديلاً من العامل النحويِّ وهى تعتمد عليه في بنائها.

3. عجز النظريَّة عن تفسير بعض الظواهر النحوية التي تفسِّرها فكرة العامل النحويِّ، حيث تحدَّث تمَّام حسَّان في نظريَّته عن قرينة الصيغة وبناء عليها قرَّر أنَّه «لا نتوقع للفاعل ولا المبتدأ

(1) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 274.

(2) ينظر المدرسة الكوفية261.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها 233

(4) النظريَّات البديلة من نظريَّة العامل النحويِّ أ. محمَّد إبراهيم محمَّد عمر همَّد محمود، مدونة نبع اليراع، 2019.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها219.

ولا نائب الفاعل أن يكون غير اسم ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيًا». [1] وبذلك تعجز نظريَّته عن تفسير بعض الظواهر النحويَّة لمجيء الفاعل أو نائب الفاعل مصدراً مؤوَّلاً، وذلك كما في جملة: يسرَّني أنْ تنجحَ. فالمصدر المؤوَّل (أن تنجحَ) يُعْرَب في محلٍّ رفع فاعل، إلَّا أنَّه وفقاً لنظريَّة تضافر القرائن سيُحلَّل على أنَّه أداة وفعل حسب قرينة الصيغة، وكذلك الأمر بالنسبة لوقوع المصدر المؤوَّل مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة-148] في هذه الآية الكريمة وقع المصدر المؤوَّل في محلٍّ رفع مبتدأ، بينما تصنِّفه نظريَّة تضافر القرائن أداة وفعل حسب قرينة الصيغة. ومن التراكيب ما لَمْ تقدِّم له النظريَّة تحليلاً مُقْنعاً مثل جملة النداء حيث اعتبرها تمَّام حسَّان كلاماً ((من الجمل التي تعتمد على الاداة ومعناها)). [2] وهذا يُعدُّ تراجعاً عن القول بتضافر القرائن في تحليل الجملة، اذ يحلِّل الجملة على أساس من قرينة واحدة، وهو أمر سبق أنْ عابه على النحاة وقد قصروا التحليل على العلامة الإعرابية، حتى وإن قُبِلَت هذه الفرضيَّة- فرضيَّة تحليل الجملة على أساس من قرينة واحدة- فستظل غير قابلة للصمود في بعض صور النداء، كالصورة التي تُحْذَف فيها أداة النداء، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف-29] في هذه الآية الكريمة حُذِفَتْ أداة النداء، وهي أداة يعوَّل عليها في تحليل جملة النداء وفقاً لنظريَّة تضافر القرائن، وعلى الرغم من أنَّ تمَّام حسَّان يعترف بحذف هذه القرينة أحياناً[3] لا يذكر كيفيَّة تحليل الجملة بعد حذفها.

وأتفق مع الباحث أ.محمد إبراهيم عمر في أنَّ «نظريَّة تضافر القرائن لا تصلح بديلاً من فكرة العامل النحويِّ، نتيجة لما احتوت عليه من قصور وتناقض بين بعض أجزائها، فضلاً عن عجزها عن تفسير بعض الظواهر النحويَّة التي فسَّرتها فكرة العامل النحويِّ على طريقتها الخاصة». [4]

ختامًا:

مما تقدم نخلص إلى:

- نظرية العامل نظرية مهمة يصعب الاستغناء عنها وهي متوافقة تمامًا مع بديهيات العقل البشري الذي لا يرتضي الحوادث دون تفسيرات أو تعليلات أو مؤثرات.

- لا يمكن إلغاء أية نظرية ما لم تدحضها نظرية أخرى تحلّ محلّها ليُعمل بموجبها.

- لم يعط أي من المعترضين على نظرية العامل نظرية بديلة متكاملة وكان جلّ ما فعلوه هو القدح بواضعي هذه النظرية ومؤسسيها، إلّا تمام حسان الذي وضع نظرية بديلة عن نظرية العامل وسمها بنظرية تضافر القرائن وقد بينا سلفًا أسباب عدم صلاحها لأن تحل محلّ نظرية العامل، فضلًا عن عدم تخليها عن حيثيات نظرية العامل.

- لم ينكر المعترضون على هذه النظرية كل جوانب هذه النظرية ولم يحيدوا عن مبادئها وإنما كان اعتراضهم على التّفريعات الجدليّة، والعوامل التّقديريّة التي لا طائل منها، والعلل التي استنتجوها - معتمدين على علوم المنطق والفلسفة.

(1) نفسه210.

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها 219

(3) نفسه

(4) النظريَّات البديلة من نظريَّة العامل النحويِّ أ. محمَّد إبراهيم محمَّد عمر همَّد محمود، مدونة نبع اليراع، 2019.

قائمة المصادر:

القرآن الكريم
1. أبحاث في اللغة العربية9، داود عبده، بيروت- 1973.
2. أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو ، د.محمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة- 1969م.
3. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر-1937م.
4. آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، الدكتور هادي نهر، تونس، 1983، ص.127
5. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (337هـ) دار النفائس، ط4، 1979م.
6. تاج العروس محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية
7. تجديد النحو العربي ، لعفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، 1981م.
8. الرد على النحاة ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير القرطبي، أبو العباس (ت 592هـ)،دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،
9. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جنّيّ، تحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
10. شرح كافية ابن الحاجب الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن الحفظي، يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1966م.
11. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: 972 هـ)
12. المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط2 - 1993
13. طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر الزبيدي (379هـ)/ دار المعارف/ ط2/ 11
14. علل النحو، ابن الوراق (381هـ) ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1999م.
15. العوامل المئة في أصول علم العربية، عبد القاهر للجرجانيّ، تحرير: (الشيخ خالد الأزهريّ؛ البدراويّ زهران) ، دار المعارف، ط1، مصر1983م.
16. العَوَامِلُ النّحويّة وعِلَلُهَا في ضوء آراء ابن مضاء وابن جنّيّ، د.عبد القادر يوسف ترننيّ، مدونة أوراق ثقافية، بيروت -2019م.
17. في أصول النّحو، د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، د.ط، د.ت
18. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986.
19. الكتاب لسيبويه (180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 - 1988 م
20. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، ترجمة: د. عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1 - 1996م.
21. لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو

الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط3 - 1414 هـ
22. اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط2006-5م
23. المدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
24. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو260، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1958.
25. معاني القرآن للفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.
26. النظريَّات البديلة من نظريَّة العامل النحويِّ أ. محمَّد إبراهيم محمَّد عمر همَّد محمود، مدونة نبع اليراع، 2019.
27. النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م
28. والخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
92. ضوابط الفكر النحويّ، محمّد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر- 2006م.